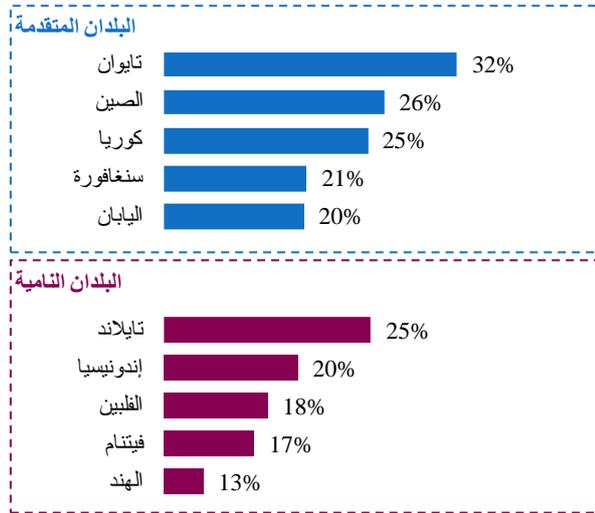


شرح التباين في النمو الاقتصادي بين "مراكز التصنيع الآسيوية"

تتمثل في أهمية التصنيع، ومستويات التطعيم، وحيز السياسات النقدية والمالية.

الرسم البياني 2: حصة قطاع التصنيع (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: البنك الدولي، تحليلات QNB

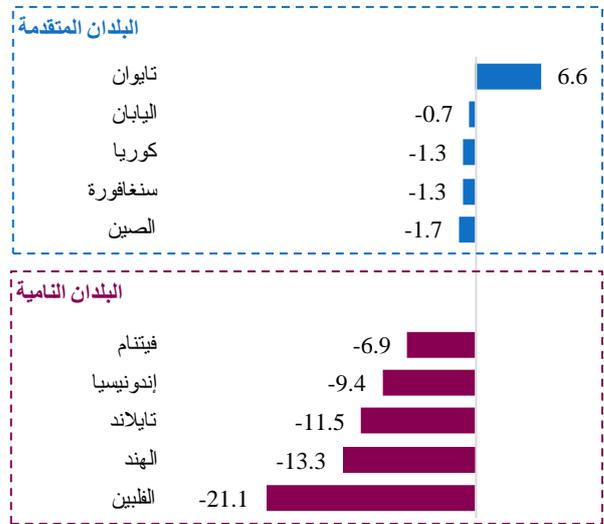
أولاً، يمكننا أن نلاحظ أن قطاع التصنيع يشكل حصة أكبر في اقتصادات البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية، إذ تبلغ حصته في المتوسط 25% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية مقارنة بـ 15% فقط في البلدان النامية (الرسم البياني 2). ويعني كبر قطاعات التصنيع أن بلدان "مراكز التصنيع الآسيوية" تستفيد جميعها من الطلب العالمي القوي على السلع الاستهلاكية. ومع ذلك، فإن الحصة الأكبر لقطاع التصنيع في البلدان المتقدمة تعني أنها تستفيد أكثر من غيرها. وهذا يفسر التوقعات بأن أداء اقتصاداتها سيكون أقل بقليل فقط مما كان عليه قبل الأزمة في عام 2022، أو حتى أعلى كما هو الحال مع تايوان.

ثانياً، ضرب متحور دلتا مراكز التصنيع الآسيوية بشدة خلال الربعين الثاني والثالث من هذا العام. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى كون متحور دلتا ينتقل أسرع بكثير من الفيروس الأصلي. لحسن الحظ، بعد بداية بطيئة، حققت الدول الآسيوية الآن تقدماً كبيراً في حملات التطعيم. ومع ذلك، على الرغم من هذا التقدم، لا يزال هناك تباين واضح بين البلدان، حيث تعطي الدول المتقدمة جرعات لقاح أكثر لكل مائة شخص مقارنة بالبلدان النامية (الرسم البياني 3). والسبب الرئيسي لذلك هو أن البلدان المتقدمة كان لديها وصول مبكر للقاحات وبنية تحتية أكثر تطوراً لنقلها وتخزينها وطرحها للتطعيم.

إن الاقتصاد العالمي يتعافى بقوة من جائحة كوفيد-19. ولم يكن هذا التعافي الاقتصادي السريع ممكناً بدون تطوير علاجات ولقاحات فعالة ضد الفيروس. وكان المحرك الرئيسي للتعافي هو التحفيز المالي والنقدي غير المسبوق، لا سيما في الولايات المتحدة والصين، الذي أدى إلى زيادة طلب المستهلكين على السلع المصنعة، الأمر الذي أفاد "مراكز التصنيع الآسيوية".

إن مصطلح "مراكز التصنيع الآسيوية" أو "Factory Asia" يشير إلى حقيقة أن غالبية السلع الاستهلاكية المنتجة في العالم مصنوعة في قارة آسيا. ولا يقتصر الأمر على الصين، لأن بعض المكونات المتطورة والأجزاء التكنولوجية مصنوعة في بلدان مثل اليابان وكوريا وتايوان. ويتم تجميع هذه المكونات في البلدان التي تتميز بانخفاض تكلفة اليد العاملة. تاريخياً، كان للصين حصة الأسد في التجميع، ولكن في الآونة الأخيرة انتشرت سلاسل التوريد إلى بلدان أخرى أقل تقدماً.

الرسم البياني 1: التغير في توقعات الناتج المحلي الإجمالي في 2022 (نقطة مئوية)¹



التوقعات النمو لعام 2022 في أكتوبر 2021 مقارنة مع أكتوبر 2019
 المصادر: صندوق النقد الدولي، تحليلات QNB

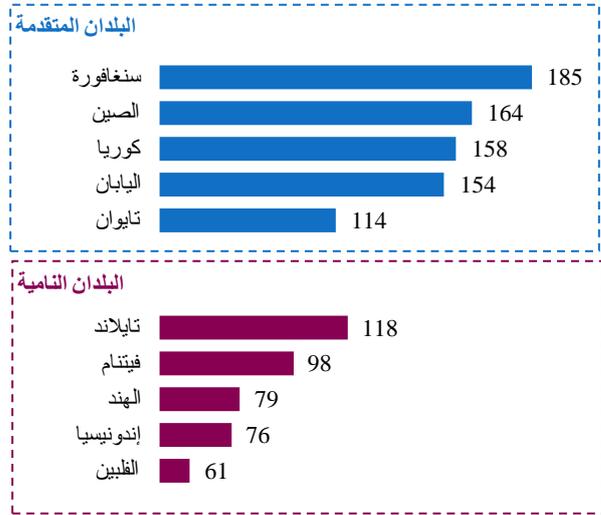
هناك تباين واضح بين سرعة وقوة التعافي الاقتصادي في بلدان مختلفة ضمن "مراكز التصنيع الآسيوية". ويمكننا قياس ذلك من خلال مقارنة توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 الصادرة عن صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير بشأن آفاق الاقتصاد العالمي مع النمو المتوقع قبل الجائحة في أكتوبر 2019 (الرسم البياني 1). وهنا نلاحظ أن البلدان المتقدمة تتعافى من الجائحة بقوة أكبر من البلدان النامية. وتهدف هذه المقالة إلى شرح هذا التباين من خلال التركيز على ثلاثة عوامل رئيسية

للاستفادة بالكامل من الطفرة الاستهلاكية، والتي نتوقع أن تتخفص قليلاً في العام المقبل.

ثالثاً، هناك عامل مهم آخر يجب مراعاته وهو حيز السياسة المالية والنقدية. ويسمح التحفيز المالي والنقدي للبلدان بدعم الاستهلاك والاستثمار خلال فترات الاضطراب الاقتصادي مثل الجائحة. وعادةً ما يكون لدى البلدان المتقدمة مساحة أكبر للسياسات الاقتصادية من البلدان النامية، وهذا سبب آخر يجعل تعافيتها من الجائحة أقوى. إن ارتفاع معدلات التضخم عالمياً وتشديد الأوضاع المالية العالمية يعني أن الفائدة من وجود حيز أكبر للسياسات الاقتصادية من المرجح أن تزداد بدلاً من أن تتخفص في العام المقبل. وهذا سيجعل من الصعب على البلدان النامية اللحاق بركب البلدان المتقدمة.

في الختام، فإن الحجم النسبي لقطاعات التصنيع وفعالية حملات التطعيم والحيز المتاح للسياسات الاقتصادية جميعها عوامل تساعد على تفسير الاختلاف في سرعة وقوة التعافي من الجائحة داخل مراكز التصنيع الآسيوية. ونظراً لأن العوامل الأساسية ثابتة نسبياً، فإننا نتوقع أن تظل البلدان المتقدمة قريبة من مستويات النمو التي كانت تحققها في فترة ما قبل الجائحة، بينما لا نتوقع أن تحقق البلدان النامية ذلك في العامين المقبلين.

الرسم البياني 3: جرعات التطعيم لكل 100 شخص



المصادر: مصادر وطنية من خلال عالمنا في البيانات، تحليل QNB

إن البداية البطيئة لحملات التطعيم ومستوى التطعيم الذي لا يزال منخفضاً في البلدان النامية يساعدان في تفسير سبب تعرض هذه البلدان بشدة لموجة المتحور دلتا وبالتالي تراجع قدرتها على الاستفادة من الطلب الاستثنائي القوي على السلع الاستهلاكية. نتوقع بعض التقدم في منح اللقاحات في العام المقبل، لكن ذلك سيكون متأخراً جداً بالنسبة للبلدان النامية

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون*

اقتصادي أول

هاتف: (+974) 4453-4643

لويز بينتو

اقتصادي

هاتف: (+974) 4453-4642

مينجي تانغ

اقتصادي

هاتف: (+974) 4453-4736

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بصريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديره أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تتجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لا تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.